

## الخروج من مأزق (تنمية الضياع)

# النفط والتنمية ومتطلبات الإصلاح في أقطار مجلس التعاون الخليجي

علي خليفه الكواري

dr\_alkuware@hotmail.com



خليج المكسيك، و40 - 45 دولارا في بحر الشمال، و60 - 65 دولارا في أعماق البحار في سواحل البرازيل، و65 - 75 في أعماق البحار في غرب أفريقيا. وبالنسبة للمصادر الأخرى البديلة التي يجري تطويرها في الوقت الراهن، فهي حوالي 65 دولارا للبرميل من زيت القار الرملي في كندا، وأكثر من 70 دولارا لإنتاج النفط من سواحل الولايات المتحدة وما لا يقل عن 70 دولارا لإنتاج الزيت من الوقود الحيوي وأكثر من 70 دولارا للبرميل من الزيت الصخري. أما إنتاج الوقود الحيوي من سيقان الشجر والحشائش - الجيل الثاني - فإن تكاليف إنتاجها تقدر بين 105 - 159 دولارا للبرميل.

### وقف عند الانعكاسات المالية للطفرة الثالثة

انعكست الطفرة النفطية الثالثة على قيمة صادرات النفط والغاز المسال LNG، وأدت إلى زيادة قيمة صادرات الدول الست في مجلس التعاون إلى حوالي ثلاثة أضعاف ونصف في الفترة من عام 2002 - 2007. كما أدت إلى زيادة عائدات النفط التي تم توريدها إلى الميزانيات العامة للدول الست من 91.1 بليون دولار عام 2002 إلى 355 بليون دولار عام 2007 (حوالي أربعة أضعاف). وبذلك حققت الدول الست فوائض كبيرة من الميزانيات العامة تصاعدت من 10.6 بليون دولار (11.20 ٪) عام 2002 إلى 158.4 بليون دولار (51.20 ٪) عام 2007.

ونج عن تلك الفوائض زيادة في حجم الأصول الخارجية المالية لدول المنطقة الست، والتي تم تقديرها بحوالي 1.8 تريليون دولار في نهاية عام 2007. وقد تعرضت هذه الأصول الخارجية إلى خسائر بسبب الأزمة العالمية، قدرت في نهاية 2008 بحوالي ربع قيمتها. كما صاحب هذا التدفق الكبير والسريع لعائدات النفط تسرب لإيرادات الدول من صادرات النفط. فقد كان هناك فرق كبير بين قيمة صادرات النفط وبين ما تم توريده إلى الميزانيات العامة في نفس الأعوام. وقد لوحظ هذا التسرب في جميع دول مجلس التعاون باستثناء الكويت التي كان ما ورد للميزانية من قيمة صادرات النفط في عام 2007 يزيد بنسبة 8.5 ٪. وهذا راجع إلى نشر حسابات ختامية للميزانية العامة في الكويت يديقها ديوان المحاسبة التابع لمجلس الأمة. أما هذا الفرق في بقية الدول فقد بلغت نسبة النقص فيه في عام 2007: 17.3 ٪ في الإمارات، و27.4 ٪ في السعودية، و50.4 ٪ في قطر، وهذا يشير إلى أن هناك مبالغ كبيرة معتبرة من عائدات النفط والغاز المسال LNG لم تدخل الميزانيات العامة. بل تسرب منها لسبب أو لآخر. والتسرب المقصود هنا هو تسرب عائدات النفط والغاز المسال بشكل خاص قبل دخولها الميزانيات العامة، أما التسرب من الميزانيات فذلك أمر لاحق وهو ليس أقل أهمية منه.

### ثانياً: (التنمية النفطية) ومفهوم التنمية الحميدة

"التنمية النفطية" إن صحت التسمية هي نمط التنمية السائد في أقطار مجلس التعاون وهي نموذج يصعب تسميته تنمية، وإنما هي محصلة تلقائية متقلبة للتغيرات التي صاحبت عصر النفط في دول المنطقة وأبعدتها عن أنماط التنمية الحميدة. فما محصلة التغيرات المصاحبة للنفط في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية؟

الإجابة المرة التي تؤكد أديبات التنمية، تشير إلى أن تلك التغيرات - الفجائية والعشوائية - لم تكن عملية تنمية بالمعنى المتعارف عليه لمفهوم التنمية الحميدة. وبعد الإطلاع على عدد من التعريفات، توصلنا إلى تعريف مختصر يعتبر "التنمية الشاملة عملية مجتمعية واعية ومستدامة، موجّهة وفق إرادة وطنية من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، تسمح بتحقيق تصاعد مضطرد لقدرات

النفط والطفرات النفطية، وذلك عندما تكون أسعاره متدنية. الأمر الذي يؤدي عند استمرار ذلك لفترة طويلة، إلى عجز الطاقة الإنتاجية في الدول الأعضاء في الأوبك عن مواجهة الطلب على النفط. عندها يطفر السعر المكبوت إلى مستويات التكاليف الحدية لإنتاج النفط من مكامن ومصادر بديلة. ويتضح من الجدول أن أسعار النفط في عام 1961 التي هبطت على إثر تخفيض شركات النفط للأسعار مرتين أولهما في شباط/ فبراير 1959 وثانيها في آب/أغسطس 1960، والتي هبطت بالسعر إلى 1.90 دولار أميركي للبرميل، استمرت على حالها تقريباً حتى عام 1970.

عندها طفرت الأسعار الفورية للنفط في مطلع السبعينيات قبل أن توافق شركات النفط على تعديلات طفيفة في الأسعار وصلت إلى 2.06 دولار للبرميل عام 1971، و2.80 عام 1972، و3.10 دولار عام 1973، قبل أن تقوم الأوبك منفردة بتحديد سعر نفطها لأول مرة في عام 1974 وترفعه إلى 10.40 دولار للبرميل. وقد تم ذلك على إثر ارتفاع الأسعار الفورية التي عجلت بها حرب تشرين الأول / أكتوبر 1973 والمقاطعة النفطية التي تلتها. وبقيت الأسعار عند مستوى 13 دولاراً أميركياً للبرميل، حتى لحقت الطفرة الثانية بالطفرة الأولى على إثر قيام الثورة الإيرانية وارتفاع الأسعار الفورية، فبلغ سعر البرميل 29.2 دولار أميركي عام 1979 ووصل أعلى مستوى له عام 1980 وهو 36 دولاراً أميركياً للبرميل. وفي تقديري أن الطفرة الثانية هي استمرار للطفرة الأولى التي لم تأخذ مداها. وربما ذهبت الطفرة الثانية بالسعر إلى أكثر مما يجب، وبما لا يسمح المستهلكون به ولا تقدر الدول الأعضاء في الأوبك على الدفاع عنه كما سبقت الإشارة، عندها انخفضت صادرات دول الأوبك في عام 1985 إلى النصف تقريباً، 15 مليون برميل بعد أن كانت 28 مليون برميل في عام 1978، فانهارت أسعار النفط نتيجة لذلك في عام 1986 إلى 13 دولاراً للبرميل وظلت دون العشرين دولاراً أميركياً حتى 1999.

بعد ذلك تراجعت أسعار النفط حوالي 15 عاماً، وعندما بدأ الضغط على إنتاج الأوبك بزيادة مرة أخرى وطاقته الإنتاجية الفائضة تتلاشى، ارتفع السعر عام 2000 إلى 27.60 واستمر دون 30 دولاراً أميركياً حتى عام 2004 حيث أخذت الطفرة النفطية الثالثة تصاعد عندما بلغ إنتاج أوبك أكثر من 34 مليون برميل يومياً، فوصل سعر برميل النفط إلى 36 دولاراً أميركياً واستمر حتى بلغ متوسط أسعار سلة نفط الأوبك 69.10 دولار أميركي للبرميل في عام 2007.

التكاليف المحدية لإنتاج النفط من مكامن ومصادر جديدة: السبب الجوهري والأعمق للطفرات النفطية يتمثل في ارتفاع التكاليف الحدية لإنتاج النفط من مكامن ومصادر بديلة للنفط التقليدي. وارتفاع سعر النفط هنا يصبح شرطاً اقتصادياً لقيام المستثمرين بتطوير المكامن والمصادر والتقنيات الجديدة اللازمة لسد احتياجات الطلب العالمي المتزايد على النفط من مصادر جديدة غير تقليدية.

وجدبرُ بالتأكيد أن مستوى أسعار النفط عندما تصل مصادر الإنتاج التقليدية المنتجة للنفط إلى طاقتها القصوى في المدين المتوسط والبعيد بسبب الطبيعة الناضبة للنفط، توقف في الماضي وسوف يتوقف في المستقبل على التكاليف الحدية للمكامن والمصادر الجديدة للطاقة بشكل عام والنفط بشكل خاص. وكما سبقت الإشارة فإن أسعار مصادر الطاقة بشكل عام في مطلع الطفرة الثالثة أخذت تزايد عاكسة بذلك ارتفاع التكاليف الحدية لإنتاج الطاقة من مكامن ومصادر جديدة. كما أن تزايد المحاذير البيئية قد أدى إلى ارتفاع تكاليف إنتاج الفحم والطاقة الذرية والمصادر الجديدة البديلة للمصادر التقليدية كلما تم التوسع في إنتاجه، هذا من ناحية.

من ناحية أخرى فإن للنفط - الزيت والغاز - استخدامات خاصة لا تنافسه فيها حتى الآن مصادر الطاقة الأخرى. وأهم هذه الاستخدامات مجالان أولهما: وقود سائر وسائل المواصلات وثانيهما: الصناعات البتر وكيميائية. والمنافس للنفط من المكامن التقليدية في هذين المجالين، هو النفط نفسه والذي يمكن الحصول عليه وعلى مشتقاته من أربعة مصادر رئيسية غير تقليدية، أولها: إنتاجه من المحيطات والبحار العميقة. وثانيها: استخلاصه من زيت القار الرملي، وثالثها: استخراج من الزيت الحجري ورابعها: تصنيعه من الوقود الحيوي.

وقد بلغت تكاليف إنتاج النفط من هذه المكامن والمصادر البديلة لإنتاج النفط عند مطلع الطفرة النفطية الثالثة، بين 36 - 40 دولاراً لزيت القار الرملي في ولاية البرتا في كندا، و47.70 دولاراً لتصنيع الزيت من الوقود الحيوي في البرازيل. أما تكاليف الإنتاج المقدر للمشاريع المخطط لها لإنتاج النفط من المحيطات والمياه العميقة، فإنها تقدر بين 30 - 35 دولاراً في

مما يؤسف له حقاً إن النفط في الدول العربية ما زال خارج نطاق السيطرة الوطنية، ولم يتم إخضاعه لاعتبارات التنمية الحميدة ومتطلبات الإصلاح، وإنما كانت ردة الفعل لما يحصل في أسواقه وتقلبات أسعاره وليس الفعل الواعي، هي الحقيقة المرة المتكررة. هذا بالرغم من الضيغ الإعلامي لوزراء النفط وكثرة ترديد الحكومات لشعارات التنمية والإصلاح عامة، وتنويع مصادر الدخل وبناء قاعدة اقتصادية بديلة للاعتماد على صادرات النفط خاصة. فما زال النفط في المنطقة بالرغم من أهميته وتأثيره المركزي، يفترق إلى سياسات نفطية وطنية تخضع النفط لاعتبارات التنمية. فهو المارد الذي يعيث فساداً بالبشر والحجر وينشر الإفساد والفساد، ويقوض المجتمعات، ويمسح الهوية الوطنية، ويكرس نموذج "تنمية الضياع" أحياناً، وذلك دون عيب في النفط وإنما العيب فينا.

ولعل أحد المؤشرات على غياب السياسات النفطية الوطنية، يتمثل في التقلبات الحادة والطفرات النفطية المتكررة - والتي سنركز عليها في هذه المقالة - وما تؤدي إليه من توسع في الإنفاق العام غير الرشيد، وتفاقم أوجه الخلل المزمنة وأخطرها الخلل السكاني، وما يلي كل طفرة وانحسارها من جمود أو تراجع في حجم إنتاج النفط وأسعاره وأزمات مصنعة، ما كان لها أن تحدث لو أن دول المنطقة كان لديها سياسات نفطية تخضع إنتاج النفط وعائداته لاعتبارات التنمية. فالشغل الشاغل للحكومات - مع الأسف - تركيز دائماً في كيفية تدوير عوائد النفط بصرف النظر عن جدوى الإنفاق العام في زمن الطفرات. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى كيفية موازنة الإنفاق العام مع عائدات النفط دون إصلاحه، في وقت تراجع أسعار النفط وتراجع إنتاجه. الأمر الذي أدى إلى تزايد نصيب النفقات السرية في الميزانيات العامة على حساب النفقات العلنية، وكان الضحايا في كل تراجع وانحسار للطفرات النفطية هم أصحاب الدخل المحدود وخدمات التعليم والصحة والاسكان. وبذلك انصرفت الحكومات عن الأمر المهم والمصري وهو تحقيق تنمية ذات وجه إنساني تستثمر عائدات النفط بدلاً من استهلاكها، تنمية تركز على سياسة نفطية تخضع إنتاج النفط وتصديره لاحتياجات التنمية الاقتصادية - الاجتماعية الشاملة. ولذلك تأرجح نمط "التنمية النفطية" بين ضياع فرص التنمية ونمط "تنمية الضياع" في الدول الصغيرة، التي بدأت تفقد لغتها العربية وتضيع هويتها العربية-الإسلامية، ويتفاقم فيها الخلل السكاني، ووصولاً إلى تشجيع التوطنين بموجب ربط الإقامة الدائمة بمجرد شراء حق الانتفاع بعقار.

وفي هذه المقالة سوف أتوقف أولاً عند الطفرات النفطية. وثانياً: أعود إلى تناول مفهوم التنمية. وثالثاً: أتطرق إلى أوجه الخلل المزمنة في المنطقة ومتطلبات الإصلاح الجذري. وسوف أعتمد في هذه المقالة على بحوثي ودراساتي السابقة، في إشارة مني إلى أن مسار التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المصاحبة للنفط، لم تكن تداعياته الخطرة بعيدة عن اهتمام الدارسين في المنطقة، وإنما كانت عيونهم بصيرة وأيديهم قصيرة.

### أولاً: عن الطفرات النفطية

شهدت أسعار النفط طفرات متكررة بسبب كبت أسعار النفط ومنعها من بلوغ مستويات التكاليف الحدية لإنتاج بدائل النفط. وهذه الطفرات التي شاهدها في عامي 1973 و1979 ومنذ عام 2002 حتى 2008 هي قفزات تلقائية مفاجئة، تبدأ في الأسعار الفورية وتتأكد في الأسعار الرسمية للنفط، ضد الكبت الذي مارسته الأخوات السبع طوال السبعينيات، ومارسته بعد ذلك الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية مباشرة في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين حتى بدأت الطفرة الثالثة.

وجدبرُ بالتأكيد أن الأسباب الجوهرية للطفرات النفطية يمكن تلخيصها في عاملين رئيسيين أولهما: استنفاد الطاقة الإنتاجية للدول المصدرة للنفط، وعجزها عن تلبية نمو الطلب عليه. وثانيهما: ارتفاع التكاليف الحدية لتطوير وإنتاج بدائل النفط والطاقة.

استنفاد الطاقة الإنتاجية: أول الأسباب الجوهرية والمباشرة للطفرات النفطية يعود بالدرجة الأولى إلى عجز عرض النفط عن تلبية احتياجات الطلب عليه لمدة معتبرة، بسبب تلاشي الطاقة الإنتاجية الفائضة في الدول المصدرة للنفط. وهذا لا ينبغي أن تكون هناك أسباب معجلة أو عوامل مشجعة لطفرات الأسعار، مثل قرار المقاطعة العربية في عام 1973 والثورة الإيرانية في 1979 وتداعياتها. وربما تؤدي بعض هذه العوامل المعجلة إلى الصعود بالسعر إلى مستويات لا تعبر عن الأسباب الجوهرية، فيتم تعديل السعر إلى مستوى المتطلبات الجوهرية لارتفاعه. ومثال ذلك التصحيح هو تراجع سعر برميل النفط من 147 دولاراً أميركياً في تموز/ يوليو 2008 إلى مستوى 70 دولاراً أميركياً بعد شهرين في شهر أيلول/ سبتمبر 2008. فقد كان الارتفاع إلى مستوى 147 دولاراً أميركياً للبرميل يساوي ضعف التكاليف الحدية لبداية النفط. وكان يعبر عن النزاع الأخير للمضاربات الشرهة التي سبقت اكتشاف الأزمة المالية العالمية على نطاق واسع. أما ما تلا ذلك من انخفاض تحت مستوى 70 دولاراً أميركياً فإنه يعود إلى تراجع الطلب العالمي على النفط مؤقتاً. وقد عاد سعر النفط في أواخر 2009 إلى حوالي 70 دولاراً للبرميل.

وغني عن القول بأن ارتفاع أسعار النفط منذ بداية الطفرة الثالثة، لم يكن مقتصرًا على ارتفاع أسعار النفط، وإنما شمل كذلك أسعار مصادر الطاقة الأخرى كلها أيضاً، تعبيرا عن عجز الطاقة الإنتاجية القائمة لإنتاج مصادر الطاقة المختلفة عن سد حاجات الطلب المتزايد على الطاقة. فقد ارتفع استهلاك العالم من مصادر الطاقة الأولية من 9.3 بليون طن عام 2000 إلى 10.65 بليون طن عام 2004 وإلى 11.1 بليون طن عام 2007. ونتيجة لذلك ارتفع سعر الفحم على سبيل المثال - وهو ثاني مصدر (28.6 ٪) للطاقة بعد النفط - من 36 دولاراً للطن في عام 2000 إلى 43 دولاراً للطن في 2004 وإلى 87 دولاراً للطن في عام 2007.

ولعل الجدول رقم (1) يوضح لنا العلاقة بين نمو الطلب العالمي على

وحددها في التالي: أولاً، تخفيض الاعتماد على النفط تدريجياً وإخضاع إنتاجه لاعتبارات التنمية. ثانياً، تخفيض قوة العمل الوافدة وتعديل تركيبها وتحسين نوعيتها. ثالثاً، إخضاع النفقات العامة لمعايير الجدوى الاقتصادية. رابعاً، إصلاح الإدارة الراهنة وتنميتها (مبتدئين بالإدارة السياسية). خامساً، بناء قاعدة اقتصادية بديلة. سادساً، بناء قاعدة علمية - تقنية ذاتية متطورة. سابعاً، إصلاح التعليم وربطه بمتطلبات التنمية. ثامناً، توفير البيئة الملائمة لتنمية ثقافة اجتماعية مستمرة.

وفي الختام حدد مشروع الإطار العام هذا، متطلبات تنفيذه في ما يلي: أولاً، تجسيد الكيان السياسي الموحد وترسيخ أسسه. ثانياً، إيجاد إدارة إقليمية لإدارة التنمية. ثالثاً، تهئية الإدارة المحلية وتوثيق ترابطها مع إدارة التنمية الإقليمية. وقد كان التأكيد على متطلبات التنفيذ هذه - مع الأسف - السبب الرئيسي لرفض وزراء التخطيط للمشروع، وتجاهله باعتباره التنمية والتكامل لديهم مجرد مشروعات مشتركة وليست إصلاحاً سياسياً واجتماعياً إلى جانب الإصلاح الاقتصادي.

## نحو إصلاح جذري من الداخل

وبالرغم من الصد الرسمي العنيف المتواصل لكل مطالب الإصلاح في المنطقة فإن الإصلاح الجذري من الداخل ما زال مطلباً ملحاً، كما كان الإصلاح دائماً مطلباً لأهل المنطقة في العصر الحديث، منذ أن انفردت النظم الراهنة بالحكم في إطار معاهدات الحماية فالمطالبة بالإصلاح لم تنقطع على مدى قرن من الزمان، ولكنها مع الأسف أجهضت أو تم احتواؤها أمناً، ولم تتبلور في الغالب وتصبح حركة شعبية مستدامة، حتى تكفل بالوصول إلى توافق مع الحكومات، تتوفر له مقومات التطبيق على أرض الواقع. ويستثنى من ذلك، المرحلتان القصيرتان اللتان شهدتا وضع دستور الكويت لعام 1962 ودستور البحرين لعام 1972، والتي كان لظروف اللحظة الراهنة والعوامل الخارجية إضافة إلى الحركة الوطنية في كل من الكويت والبحرين، فضل في خروج تلك الدساتير كنصوص، ولكنها عطلت في البحرين و تم تجاهل جوهرها عند التطبيق في الكويت.

ولا يفوتني أن اختتم هذه المقالة بالجهود التي بذلها منتدى التنمية في المنطقة. ففي اللقاء الخامس والعشرين لمنتدى التنمية، تمت مراجعة التوصيات التي أكدت عليها لقاءات المنتدى على مدى 25 عاماً، وتمت دراسة أوجه الخلل المزمنة. كما تم التوصل إلى مشروع أهلي للإصلاح الجذري من الداخل في أقطار مجلس التعاون. وقد تحددت أجندته في ما يلي:

أولاً: تصحيح العلاقة بين السلطة والمجتمع. وذلك من خلال الفصل بين الدولة باعتبارها مؤسسة يتساوى فيها كل المواطنين وبين شخصية الحاكم، وبالتالي الفصل بين المال العام فيها وبين المال الخاص، وتأكيد حق المواطنين جميعاً في تكافؤ الفرص في المناصب العامة، وإقامة نظام الحكم على أساس شرعية دستور ديمقراطي.

ثانياً: تأسيس شبكة أمان اجتماعي. وذلك من أجل تأمين المواطنين بشكل إيجابي ضد تداعيات تقويض دور أهل المنطقة؛ شبكة أمان وطني ضد ظاهرة أشكال البطالة المتصاعدة وانخفاض القدرة على المنافسة مع الوافدين، نتيجة لعدم تهئية المواطنين للمنافسة في سوق العمل وفي مجال الأعمال، بسبب نظم الحوافز المغلوطة في سياسات التعليم والتوظيف الحكومي. وكذلك ضمان حق التعليم والعلاج وتأمين مستوى معيشي كريم.

ثالثاً: إصلاح الخلل السكاني. وذلك كي يصبح المواطنون تدريجياً أغلبية مطلقة في السكان، ونسبة لا تقل عن 50 ٪ من قوة العمل في كل نشاط وكل قطاع من قطاعات الإنتاج في كل دولة. حتى يسترد المواطنون دورهم الإنتاجي والسياسي باعتبارهم التيار الرئيسي في المجتمع. رابعاً: إصلاح الخلل الإنتاجي. وذلك بالاستفادة من موارد الزيت والغاز الطبيعي في إطار كيان قابل للتنمية، وتوظيف ريعهما في عملية بناء قاعدة اقتصادية متنوعة من حيث النشاطات والقطاعات، تكون بديلة للنفط يمكنها تدريجياً توفير فرص عمل منتجة ومصادر دخل بديلة لعائدات النفط، وتنمية القدرة على توازن ميزان المدفوعات، وتلبية حاجة الاستيراد من عائدات صادراتها.

خامساً: إصلاح الخلل الأمني في إطار مجلس التعاون. وذلك من خلال الاندماج الإقليمي والتكامل العربي من أجل تقليل الحاجة الوطنية والإقليمية والعربية لأي مظلة أمن خارجي.

سادساً: مطلب الديمقراطية وحقوق الإنسان وتنمية المجتمع المدني، باعتبار الديمقراطية هدفاً من الأهداف الوطنية، والى جانب ذلك وسيلة لتحقيق بقية الأهداف.

ثقافة مجتمعات قائمة واقتلاعها لصالح مستوطنين جدد- إلى تدني نسبة المواطنين في إجمالي السكان في عام 2007 إلى حوالي النصف في ستة أعوام فقط. حيث أصبحت نسبة المواطنين 10 ٪ في الإمارات و16 ٪ في قطر، والى النصف في البحرين بعد أن كانت قبل عام واحد تساوي الثلثين. هذا مقارنة بنسبة 20 ٪ في الإمارات، ونسبة 31 ٪ في قطر عام 2001. أما مساهمة المواطنين في إجمالي قوة العمل فقد تدنت إلى 5 ٪ في الإمارات و7 ٪ في قطر و15 ٪ في البحرين.

## ثالثاً: متطلبات الإصلاح

إصلاح أوجه الخلل المزمنة في المنطقة هو المدخل لبدء عملية تنمية حميدة طال انتظارها. كما أن بدء عملية التنمية في المنطقة يتطلب سياسة نطوية تخضع النفط لاعتبارات التنمية. فالإصلاح كما نفهمه في اللغة العربية قد لا يتطابق مع معنى كلمة Reform التي قد يكون القصد من إطلاقها التفتيح وإعادة التشكيل التي طرحها الغرب واتبعتها الحكومات، لأنها لا تغير من وضع السلطة القائمة وإنما تحسن صورتها في نظر ما يسمى بـ "المجتمع الدولي".

لذلك لا بد لكل دعوة جادة للإصلاح أن تحدد أوجه الخلل التي تسعى إلى إصلاحها، وتعين الأهداف المرجو الوصول إليها من عملية الإصلاح، وتلتزم بالسياسات التي تحقق ذلك. وأوجه الخلل المزمنة في المنطقة يمكن إجمالها في أربعة أوجه رئيسة. منها اثنان متفق عليهما من قبل الحكومات والشعوب ولا تخلو إستراتيجية للتنمية أو خطة من ضرورة مواجهتهما. أولهما: الخلل السكاني، وثانيهما: الخلل الإنتاجي - الاقتصادي. واثنان آخران مسكوت عنهما على المستوى الرسمي، ويشكلان عبئاً وعائقاً أمام الإصلاح على المستوى الأهلي، أولهما: الخلل في العلاقة بين السلطة والمجتمع وغياب الديمقراطية في معظم أقطار مجلس التعاون. وثانيهما: الخلل الأمني، والاعتماد على الغرب في توفير الدفاع عن دول المنطقة.

ومن هنا فإن أي أجندة للإصلاح المنشود في المنطقة يجب أن تبدأ بإصلاح أوجه الخلل المزمنة الرئيسية الأربعة المذكورة أعلاه، إضافة إلى تحديد أهداف عملية الإصلاح وسياساته ومراحله. وجدير بالتأكيد أن دواعي الإصلاح والمطالبة به لم تتوقف في المنطقة في المستوى الأهلي، وكذلك الإشارة إلى الحاجة إليه على المستوى الرسمي:

فعلى المستوى الرسمي ومنذ قيام مجلس التعاون اعترف المسؤولون في المجلس بوجود مسار خطر، وكتب الأستاذ عبد الله بشارة عام 1987، في العدد السادس من مجلة التعاون، مؤكداً وجود مطالب إصلاح، تغلق دونها الأبواب. وقال: "هناك طرقات على أبواب هادئة، تقليدية (...). تأتي ببناء عن التغيير في القوانين، والمواقف، والالتزامات، وفي المؤسسات، وأهمها في الفلسفات والمنطقتات". وأضاف أن "التحدي الذي يواجه دول الخليج، هو قدرتها من عدمها على التجاوب مع هذه الطرقات".

وبعد مرور أكثر من عقد من الزمن أيضاً، نجد أن "إستراتيجية التنمية الشاملة بعيدة المدى لدول مجلس التعاون (2000 - 2025)"، والتي اعتمدها القادة في اجتماع المجلس الأعلى في دورته التاسعة عشرة في كانون الأول/ديسمبر 1998 في أبو ظبي، تؤكد أن "من أبرز التحديات التي تعيشها مسيرة التنمية الوطنية بدرجة أو بأخرى، ولم تتخلص منها رغم مرور أكثر من أربعة عقود نمووية بهذه الدول، [هي] استمرار هيمنة الموارد الأحادية على مصادر توليد الدخل، وهو ما يعمل على تضيق خيارات التنمية وفرص الكسب...". وتضيف الإستراتيجية مؤكدة ارتباط كافة التحديات بـ "اختلالات بيئة في التركيبة السكانية، بما تتضمنه من تأثيرات سلبية على التجانس الاجتماعي وبواعت المواطنة والولاء، وهي اختلالات قد نجمت عن الاعتماد الكئيف على العمالة الأجنبية، واختلالات سوق العمل، والثبات النسبي لنظم التعليم والتدريب ونظم التوظف والأجور".

وعلى المستوى الأهلي، يمثل "مشروع الإطار العام لإستراتيجية التنمية والتكامل" في أقطار مجلس التعاون، أحد تصورات الإصلاح المطلوبة لتصحيح مسار التنمية في المنطقة. تم إعداد هذا التصور في عام 1983 من قبل فريق عمل تكليف من الأمانة العامة لمجلس التعاون. وقد بدأ هذا المشروع بالمنطلق والطموح الذي تمثله المادة الرابعة من النظام الأساسي للمجلس، التي اعتبرت أن المجلس جاء "استكمالاً لما بدأتها (دول المنطقة) من جهود في مختلف المجالات الحيوية التي تهم شعوبها وتحقق طموحاتهم نحو مستقبل أفضل وصولاً إلى وحدة دولها".

وبعد ذكر الغايات بعيدة المدى للتنمية والتكامل في المنطقة، أكد الإطار العام هذا على التحديات التي تواجه المنطقة والإمكانات المتاحة لها. وتوقف المشروع بشكل خاص عند الأهداف الإستراتيجية العاجلة،

المجتمع المعني وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه".

## ماهية التغيرات المصاحبة للنفط

يتبين لنا إذاً، من تحديد معنى مصطلح التنمية بكل مسمياتها الإيجابية أنها مفهوم مركب. فالننمية عملية Process، كما أنها آلية Mechanism، هذا إلى جانب كونها أداة ووسيلة لتحقيق أهداف مرحلية ضمن إطار غايات إنسانية وحضارية ذات أبعاد مجتمعية. أما مؤشرات المتداخلة والمتكاملة فهي أربعة: أولها: نمو اقتصادي بمعنى تزايد مضطرد في إنتاجية الفرد وإنتاج المجتمع. وثانيها: تحولات هيكلية تطلل أوجه التخلف السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية كافة، بهدف تنمية القدرات وإطلاق الطاقات الخيرة على المستويين الفردي والجماعي. وثالثها: تحسن مضطرد ومستدام لنوعية الحياة المعنوية والمادية لأفراد المجتمع وجماعته. ورابعها: تكريس نسق اجتماعي يحافظ على استمرار المجتمع ولا يدمر هويته، يهدف إلى توسيع الخيارات المتاحة للمواطنين بأجيالهم المتعاقبة وذلك تعبيراً عن تبني إستراتيجية مجتمعية وطنية للتنمية المستدامة.

وإذا أجرينا مقارنة موضوعية بين مفهوم التنمية الذي سبقت الإشارة إليه، وبين التغيرات الاقتصادية والاجتماعية - الفجائية والعشوائية المتقلبة، التي شهدتها المنطقة في عصر النفط، يتبين لنا مدى ابتعاد تلك التغيرات عن نهج التنمية، ويتأكد لنا أنها لا ترقى إلى مستوى عملية تنمية، بأي من التسميات المستحبة، حيث لم تهتد تلك التغيرات بنسق اجتماعي يصون الهوية ويحافظ على المصالح العليا للمجتمع باعتباره مؤسسة دائمة تتعاقب عليها الأجيال، وإنما كانت تغيرات منفلثة من عقالها، لم تضبطها إستراتيجية وطنية تحقق تنمية ذات وجه إنساني، وتحافظ على حقوق المواطنين وتصون هويتهم عبر الأجيال. الأمر الذي حول تلك التغيرات - تدريجياً - في دول المنطقة إلى نمط يتراوح بين ضياع فرص التنمية وبين نمط من "تنمية الضياع" في الدول الصغيرة.

## ضياع فرص التنمية

أضاعت التغيرات العشوائية المتقلبة على المنطقة فرص تنمية محتملة، نتيجة لعدم إصلاح أوجه الخلل المزمنة بل تفاقمها، وعجز السياسات الحكومية عن إحداث تغييرات هيكلية تسمح ببناء قاعدة إنتاجية - مؤسسية وبشرية ومادية - بديلة للنفط. وهذا العجز لا ينفي وجود تحسن - مرهون استمرار معظمه باستمرار تدفق ريع النفط على الميزانيات العامة لدول المنطقة - في جوانب من الحياة المادية مثل ارتفاع مستوى المعيشة وارتفاع المستوى الصحي وانتشار التعليم والاتصال بالعالم. ولكن تبقى الحقيقة بأن تلك التحسينات تمثل حالة سمحت بها الوفرة النفطية، وليست عملية تجبر عن اتجاه مستمر في التحسن، يعكس تحولات في البنية الاقتصادية والاجتماعية. ولذلك لاحظنا أن مستويات المعيشة تتراجع بشكل عام ومستويات معيشة ذوي الدخل المحدود تتراجع بشكل خاص كلما تراجحت الطفرات النفطية بين المد والجزر. وكذلك يمكن أن تتراجع خدمات الصحة والتعليم والإسكان وغيرها تحت ضغط انخفاض معدلات زيادة الإنفاق العام كلما انحسرت طفرات من طفرات أسعار النفط.

أما الجوانب المعنوية من الحياة فلم تشهد تحسناً يذكر، باستثناء الكويت التي عاشت فترات متقطعة من الحياة الدستورية وتمتع بعض مواطنيها بقدر من الانتخاب، كما توفر فيها قدر من حرية التنظيم والتعبير وحكم القانون. ولذلك فإن المشاركة السياسية الفعالة وضمانات الحريات العامة وضمانات حقوق المواطن والإنسان لم تتقدم، بل إن بعضاً من ضماناتها التقليدية قد تراجع نتيجة لتراجع الدور السياسي للقبيلة العربية، دون استبدالها بمؤسسات مجتمع مدني حديث، الأمر الذي أخل بمتطلبات الحد الأدنى من التوازن بين السلطة والمجتمع، وجعل الأفراد يقفون عاجزين أمام آلة السلطة التي تصحخت بفضل امتلاكها لريع النفط وتحكمها في سياسات إعادة توزيعه إضافة إلى تأثير الخلل السكاني والحماية الأجنبية، والتي أدت مجتمعة إلى نشوء "سلطة أكثر من مطلقة ومجتمع أكثر من عاجز" على حد تعبير الزميل محمد غياش.

والى جانب عدم تحقيق تقدم يذكر في الجوانب السياسية من الحياة، فإن المشاركة بكل أبعادها الأخرى قد تدنت نسبياً. كما أن التماسك الاجتماعي قد تردى. وكذلك غابت عن التغيرات التي صاحبت عصر النفط في المنطقة اعتبارات المستقبل والعدالة بين الجيل الواحد وبين الأجيال المتعاقبة، فضلاً عن تزايد الانكشاف على الخارج بشكل عام والانكشاف الأمني بشكل خاص، ما أثر في الإرادة الوطنية التي بدا أن دول المنطقة قد استردتها عند انتهاء عهد الحماية البريطانية.

## نمط (تنمية الضياع)

والسؤال المنطقي الذي يطرح نفسه بإلحاح على أهل المنطقة والمعنيين بمستقبل شعوبها - في الوقت الحاضر - في ضوء المحصلة السلبية التي أسفر عنها المسار الخاطي في الماضي، هو إلى أين سوف يؤدي استمرار ذلك المسار الخطر بمجتمعات المنطقة وشعوبها في المستقبل؟ لقد فوتت التوجهات الاستهلاكية على المنطقة فرصة بناء قاعدة إنتاجية بديلة للنفط، وضيعت بالتالي فرصة بدء عملية تنمية مستدامة على كل من دولها. فهل تدفع اليوم التوجهات - التي ما زالت تحكم مسار الحاضر - بمجتمعات المنطقة إلى الضياع - لا قدر الله - بعد أن ضيعت توجهات الماضي فرصاً ثمينة لبدء عملية تنمية مستدامة.

إن المعطيات التي أفرزتها التغيرات المصاحبة لعصر النفط، واستمرار أوجه الخلل المزمنة، وتفاقم الخلل السكاني والخلل الأمني على وجه الخصوص، تدفع بدول المنطقة بشكل عام واتحاد الإمارات وقطر والبحرين بشكل خاص إلى نمط "تنمية الضياع" إن جاز تسمية التغيرات الراهنة "تنمية". ولعل تفاقم الخلل السكاني وما سيؤدي إليه من نشوء مراكز دولية منقطعة الصلة بالمجتمعات الأصلية فيها، بلغتها وهويتها ومصالحها (نمط سنغافورة)، يظل احتمالاً وارداً بالنسبة للدول الأصغر في المنطقة. هذا إذا استمر - لا قدر الله - الخلل السكاني في تداعياته، ولم يتمكن المواطنون من أن يعيدوا لأنفسهم أهمية اجتماعية ويكتسبوا حق المشاركة السياسية، التي تيسر لهم بأن يقوموا بدور التيار الرئيسي في المجتمع. ومن هنا فإن احتمالات الضياع لا يجوز التقليل منها، إذ أن هناك خطراً ماثلاً يهدد بانزلاق التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة إلى مآزق يصعب الخروج منه. هذا إذا لم تكن بعض دول المنطقة قد انزلت ليلها بالفعل.

ومن أخطر هذه المزالق ما تشهده الإمارات وقطر والبحرين من تفاقم الخلل السكاني، والتوجه لتطوير بنية أساسية اجتماعية وثقافية، عبادها اللغة الانجليزية في التعليم وفي الإدارة والترفيهية، من أجل خدمة متطلبات سياسات التوسع العقاري لغير حاجة المواطنين والوافدين للعمل، وإنما بقصد التوطن عن طريق تشجيع مشتري العقارات من مختلف القارات وعبر الحضرات بتوفر بيئة اجتماعية وثقافية مفضلة لديهم، وبمنحهم إقامات دائمة مع جمع أفراد أسرهم، بصرف النظر عن حاجة العمل إليهم في الدولة المانحة للإقامات الدائمة أو إمكانيات اندماجهم في المجتمع الوطني. وقد أدت هذه السياسات الغربية عن المنطق الوطني والإنساني- طمس

جدول (1)				
العلاقة بين نمو الطلب على النفط وبين الطفرات النفطية				
(الإنتاج: مليون برميل يومياً/ السعر: دولار للبرميل)				
السنة	إنتاج العالم	إنتاج الأوبك		ملاحظات
		الكمية	النسبة/٪	
1961	23	6	26	فترة هيمنة شركات النفط
1970	50	18	36	استمرار هيمنة شركات النفط
1974	58	27	46.50	الطفرة الأولى
1975	55	24	43.60	
1978	63	28	44.40	
1980	62	24	38.70	الطفرة النفطية الثانية
1985	57	15	26.30	الضغط على صادرات الأوبك
1986	60	18	30.00	
1998	73	29	39.70	
2002	74	30	40.30	بداية الطفرة الثالثة
2005	81	34	41.90	الطفرة النفطية الثالثة
2007	81	35	43.20	الطفرة النفطية الثالثة

المصدر: British Petroleum. Statistical Review. (Annual Reports)

## دور المرأة في الاقتصاد بالماء داخل

## المنزل دور أساسي لترشيد استهلاكه



لصحافة والطباعة والنشر